وثائق الخارجية البريطانية تدعم مذكرات الصيد (2)

قصة تأجيل زيارة الملك إلى مصر وكيفية التعامل مع خليّة «بعث» العراق وخلفية ترتيب هروب بويصير عبر تونس

الشيخ محمد بن غلبون

نشرت «الشرق الأوسط» في عدد اول من امس الجزء الاول من تعقيب الشيخ محمد بن غلبون رئيس الاتحاد الدستوري الليبي على مذكرات محمد عثمان الصيد ورد مصطفى بن حليم عليها، معتمدا فيه بشكل أساسي على الوثائق البريطانية التي عززت بعض الحقائق ووصفت شخصيات سياسية ليبية من وجهة نظر ساسة بريطانيين. وفي ما يلي الجزء الثاني والأخير من هذا التعقيب :

في المحطة الحادية عشرة تحدث الصيد بالتفصيل عن قضية صالح بويصير وملابسات مغادرته لليبيا ومعيشته في المهجر منذ سنة 1955 وحتى انقلاب 1969 وقد اخترت هذه الفقرة من المحطة لمقارنتها بتقرير الخارجية البريطانية، يقول الصيد: «... ولكن قبل ان تلقى قوات الامن القبض عليه (صالح بويصير) اخبره مصطفى بن حليم بواسطة سكرتيره الخاص بقرار الملك، واقترح عليه ان يرتدي زي امرأة ويسافر من مطار طرابلس الى تونس وفعلا رتب بن حليم سفر بويصير الى تونس .... واخبروه انه بامكانه السفر الى فرنسا او اختيار اية دولة اخرى، فاختار الاقامة في مصر، كلاجئ سياسي».

اما بن حليم فقد اورد هذه الواقعة على الصفحة 550 من مذكراته «صفحات مطوية» كالاتي (بعد ان شكك في رواية الصيد في رده عليه . «الشرق اوسط» عدد رقم (5573 بتاريخ 1994/3/2): «وغضب الملك ادريس غضبا شديدا عندما بلغه امر الرسالة المزورة وأمرني باتخاذ اسرع الاجراءات لابلاغ القصر الملكي البريطاني بان الرسالة مزورة، كما امرني باتخاذ اجراءات شديدة ضد بويصير والشاب الفلسطيني.

ولكنني اهملت تعليمات الملك في ما يتعلق ببويصير ونصحته سرا بالاحتياط فهرب من ليبيا قبيل القبض عليه من قبل شرطة ولاية طرابلس الغرب، بل ساعدته سرا وهو خارج الوطن...».وفي الفقرة الرابعة من تقرير وزارة الخارجية البريطانية السري لشهر اغسطس من سنة 1955، رقم اشاري FO371/113883 جاء الآتي:

"On August the 8th, Saleh Buesir, acting president of the Lower Bouse of Parliament, fled to Tunis by air, disguised as a woman and using a borrowed passport. His flight was prompted by an arbitraxy order, believed to have originated from the prime Minister, that he should return to his native Cyrenaica, probably for internment there in the village of Ghemines. He is now in Egypt, and the refusal of the Egyptian Authorities to extradite him has led to a cooling of Egyptian-Libyan relations".

«في الثامن من اغسطس (اب) هرب صالح بويصير - القائم باعمال رئيس مجلس النواب - الى تونس عن طريق الجو متنكرا في زي امرأة بجواز سفر مستعار.

ان الحافز الذي دفعه الى الهروب هو صدور اوامر ارتجالية - يعتقد ان مصدرها هو رئيس الوزراء (بن حليم) - تجبره على الرحيل الى مسقط راسه برقة مع احتمال تحديد اقامته في قرية قمينس. وهو الان موجود في مصر، وان رفض السلطات المصرية تسليمه الى ليبيا ادى الى فتور في العلاقات المصرية - الليبية».في المحطة الحادية عشرة ايضا وتحت عنوان «حزب البعث الليبي» يقول الصيد: «سانطرق هنا بتفصيل لموضوع حزب البعث لان محاكمة اعضاؤه تمت في الفترة التي كنت فيها رئيسا للحكومة ... قلت للملك ان الشباب الذين القى عليهم القبض، اتضح فعلا انهم ينتمون لحزب البعث، وكانت لديهم اجتماعات ومخططات، لكن كيف يقوم هؤلاء بثورة وهم لا يملكون سلاح ولا عتاد، اعتقد ان الامر لا يعدو ان يكون حماسة شباب، واحلاما خيالية، لذلك ارجو عدم اعطاء الموضوع اهمية اكثر مما يستحق، حتى لا نترك انطباعا مفاده ان الوضع غير مستقر في بلادنا. صمت الملك برهة، وبعد ذلك سالني حول ما اقترحه.

قلت: اولا لا داعي لاعلان احكام عرفية، وثانيا نقدمهم لقاضي التحقيق، وتتم محاكمتهم امام محكمة الجنايات العادية وليس امام محكمة عسكرية، وطبقا للقوانين الجنائية العادية، ولا داعي لتهويل الموضوع. فوافق الملك بعد نقاش طويل على اقتراحي .... عقب هذا الاجتماع (مع والي طرابلس ورئيس النيابة العامة ورئيس محكمة الجنايات) عقدت مؤتمرا صحافيا، واوضحت فيه جميع ملابسات القضية، وتطرقت لموضوع القوائم، واعلنت ان الذين القي عليهم القبض هم من شباب ليبيا، وبلاشهم ستحتاجهم، لذلك تقرر احالتهم الى القضاء المدني .... وبعد عدة جلسات اصدرت المحكمة احكامها في القضية على المتهمين، وكانت تلك الاحكام تتراوح ما بين سنتين الى سبع سنوات سجنا على ما اذكر.

واؤكد الان للتاريخ انه لم يتعرض اي احد منهم بسوء او تعذيب او ضرب خلال فترة التحقيق، لان دستور ليبيا كان يحرم مثل هذه الاشياء. كان من ضمن المتهمين مجموعة من الرعايا العرب المقيمين في ليبيا، واثبتت التحقيقات تورطهم مع المجموعة البعثية ... وكان من بين هؤلاء موظف في مصرف ليبيا المركزي يدعى سعدون حمادي سيشغل في ما بعد مناصب حكومية رفيعة في العراق ... بعد صدور الاحكام اتضح لنا ان معظم المحكومين من الموظفين الذين يعملون مع دوائر حكومية، لذلك اتخذنا قرارا في مجلس الوزراء بصرف مرتباتهم لاسرهم، وحين يكملوا فترة العقوبة بامكانهم الالتحاق بوظائفهم، ورغم عدم مشروعية ما قاموا به، فقد استفاد كثيرون منهم من العفو، حيث كان الملك يعفو في المناسبات الوطنية عن عدد كبير من المسجونين، لذلك لم يكمل احد منهم مدة الحكم الصادرة ضده».

وفي تقرير الخارجية البريطانية السري بالخصوص رقم (VT1010/11) بتاريخ 10 فراير 1962 والمسجل بمكتب الوثائق العامة تحت رقم اشاري FO371/165732 جاء الآتي:

"The trial of these Ba'athists began in December and has just finished. Judgment was given on February 3rd. And out of 159 accused, 72 were acquitted, 3 were sentenced to 2 years and 8 months imprisonment, 6 to 2 years, and the remaining 79 to sentences varying from 6 to 18 days. The court at the same time ordered the dissolution of all Ba'athists cells, the destruction of all their papers and the forfeiture of the organisation's and the expulsion of the non-Libyans after the completion of their sentences. I understand that there are seven of these non-Libyans. The general reaction to the judgment is that the Government has shown mercy".

«ان محاكمة هؤلاء البعثيين بدأت في شهر ديسمبر وانتهت لتوها. هذا وقد اصدرت المحكمة احكامها في الثالث من فبراير وتم تبرئة 72 من المتهمين وحكم على ثلاثة منهم بالسجن لمدة سنتين وثمانية اشهر، وحكم على ستة منهم بالسجن لمدة سنتين، ومن تبقى منهم ويصل عددهم الى تسع وسبعين متهما حكموا بمدد تتراوح ما بين 6 الى 18 يوما. وفي نفس الوقت حكمت المحكمة بحل كل التنظيمات البعثية وتدمير كل الاوراق العائدة لها ومصادرة اموالها وابعاد كل المتهمين من غير الليبيين بعد انهاء فترة احكامهم. وحسب معلوماتي فان هناك سبعة من المتهمين غير الليبيين ان رد الفعل العام بالنسبة لهذه الاحكام هو ان المتهمين حصلوا على احكام مخففة وان الحكومة اظهرت الرحمة تجاههم».

والجدير بالاضافة ان معمر القذافي قد امر بسجن زعماء هذه المجموعة من البعثيين عندما اختلف مع صدام حسين في اواخر السبعينات، وانه عرضهم للتعذيب الجسدي المبالغ فيه مما ادى الى وفاة اهم قيادات حزب البعث في ليبيا عامر الدغيس ومحمد فرج حمى تحت وطاة التعذيب.

في المحطة الثالثة عشرة وصف الصيد صراعاً بينه وبين ناظر الخاصة الملكية حول زيارة مقترحة للملك ادريس الى مصر سنة 1961 فقال:

«بعد خروج عبدالله عابد طلبت من سكرتيري حسن بوخريص ان يرسل برقية عاجلة بالشفرة الى الملك ليحدد لي موعدا، وفي اليوم التالي عدت الى ليبيا، واستقبلني الملك فور وصولي الى طبرق، واستفسرته عن موضوع زيارته الى مصر ..... وعرفت ان الامر برمته من ترتيب البوصيري الشلحي ... والححت عليه في ختام المقابلة بان يقبل الحل الذي اقترحته عليه .... ويبدو ان الملك تامل اعتراضي وفكر فيه مليا، فقد كان رجلا عاقلا وذكيا جدا وشجاعا ..... وبالفعل قابل الرئيس جمال عبدالناصر الوفد بعد ان انضم اليه السفير في القاهرة وتفهم عبدالناصر دواعي الاعتذار..... كنت متيقنا ان ترتيب زيارة الملك لمصر والتي دبرها البوصيري ناظر الخاصه الملكية، الغرض منها اهانة الحكومة واحراجها ودفعها للاستقاله.....».

وفي تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1015/12 بتاريخ 9 فبراير 1962 والمسجل في مكتب الوثائق العامة تحت رقم اشاري FO371/165732 جاءت الملاحظة الآتية:

"Taking as a starting point the Prime Minster's success in late September in preventing the King from visiting Egypt under the auspices of Busairi Shalhi and Abdullah Abid al Sanussi, the political graph has moved through the following points".

«ولو اخذنا كنقطة للابتداء نجاح رئيس الوزراء (الصيد) في اواخر سبتمبر في منع الملك من زيارة مصر تحت رعاية البوصيري الشلحي وعبدالله عابد السنوسي فان المؤشرات السياسية منذ ذلك الحين تحركت من خلال النقاط الاتية:

وفي المحطة الاخيرة، اورد الصيد رايه في ونيس القذافي وتعيينه رئيسا للحكومة فقال:

«وكلف الملك، ونيس القذافي برئاسة الحكومة، وكنت اعرفه جيدا فقد عمل معي وزيرا للخارجية، وهو منفذ جيد للتعليمات وإداري كفؤ لكن ليست له شخصية ولا يستطيع اتخاذ اي قرار، يفقد نعم لكن يقرر لا».

وفي تقرير الخارجية البريطانية المؤرخ 2 فبراير 1962 برقم (VT 1015) ومسجل في مكتب الوثائق العامة تحت الرقم الاشاري FO371/165732 جاء الآتي:

"Wanis, who was born in 1921, has had a good deal of experience in local Government, but the Embassy have reported that he does not always prove equal to the higher responsibilities which have been thrusted upon him at an early age. The Embassy also commented that it was difficult to extract and answer from him or from his administration, but that he could always at least be found in his office...".

«ونيس، الذي ولد عام 1921 له باع طويل في امور الحكومة المحلية، ولكن تقارير السفارة تذكر بانه اثبت عدم مساواته لتلك المقدرة عندما فرضت عليه واجبات ومسؤوليات اكبر في ايامه الاولى. وقد ذكرت السفارة ايضا بانها وجدت صعوبات في الحصول على اجوبة منه او من ادارته، ولكنها علقت بانه على الاقل يمكن القول بانه موجود دائما في مكتبه».

في احدى فقرات الفصل الاول من رده على الصيد («الشرق الاوسط» 5571 المؤرخ 1994/2/28 قال بن حليم: «وهنا يجدر بي ان اعطي القراء لمحة سريعة عن آل سيف النصر ومدى نفوذهم في ولاية فزان، وينكر القارئ ان بن عثمان لم يعف قلمه عن النيل منهم. آل سيف النصر هم زعماء قبيلة اولاد سليمان، وهي من كبرى قبائل جنوب ووسط ليبيا. ومنذ الايام الاولى من الغزو الايطالي 1911 قام اولاد سليمان والقبائل المتحالفة معهم، بزعامة السيد احمد سيف النصر، بواجبهم نحو الجهاد الوطني في الجنوب الليبي، في تنسيق وتعاون تام مع قيادة الجهاد السنوسي في برقة. وبعد انتصار الطليان على المقاومة في الجنوب الليبي لجأ اغلب آل سيف النصر وبعض القبائل المتحالفة معهم الى تشاد، وبقوا هناك الى ان دعاهم الامير ادريس سنة 1940 ليتعاونوا مع الحلفاء في طرد الطليان من ليبيا. فانضم آل سيف النصر الى قوات فرنسا الحرة في تشاد ودخل السيد احمد سيف النصر على رأس المهاجرين الليبيين الى فزان مع قوات الجنرال لوكلارك اما بقية آل سيف النصر الذين لجأوا الى مصر فقد كان لهم دور في تكوين الجيش السنوسي سنة 1940. كما قام عبدالجليل سيف النصر باعمال بطولية على رأس قوات خاصة من الجيش السنوسي، تسربت خلف الخطوط الايطالية وقامت بعمليات استطلاع واستكشاف مهمة افادت الجيش الثامن البريطاني. لهذه الاسباب، ولولائهم للحركة السنوسية، ومكافاة لهم على وطنيتهم وتضحياتهم فقد جعل الملك ادريس منصب والي فزان وقفا على آل سيف النصر طوال العهد الملكي، وكان يقربهم ويحترمهم ويعتمد عليهم كثيرا في ما يتعلق بالجنوب الليبي عموما وولاية فزان بنوع خاص. لنرجع الان الى قصة بن عثمان. بالرغم من نفوذ آل سيف النصر الذي شرحته تمكنت مستعملا صداقتي معهم - من حماية بن عثمان وابقائه في وزارة الصحة الى ان استقلت.....».وفي تقرير سري من سير كيرك برايد الى الخارجية بلندن بتاريخ 28 مايو 1954 مسجل في مكتب الوثائق العامة تحت رقم FO371/108681 قال:

"After his return to Benghazi, the Prime Minister told me that he found the situation in Fezzan was disquieting. The real power was in the hands of the Deputy Wali, Abdel Jelil Seif El Nasr, who was young, uneducated inexperienced and worst of all entirely Egyptian in his outlook.

He discussed with the King the possibility of appointing some dependable Cyrenaican as wali of the Fezzan, but the idea had been descarded as likely to cause tribal trouble, which the French would doubtless welcome as an excuse for armed intervention".

«بعد رجوعه الى بنغازي اخبرني رئيس الوزراء (بن حليم) بانه قد وجد الاوضاع في فزان غير مطمئنه. ان السلطة الحقيقية في يد نائب الوالي عبدالجليل سيف النصر، وهو شاب غير متعلم ويفتقر الى الممارسة العملية واسوأ من ذلك فان كل تطلعاته مصرية الاتجاه .... وقد ناقش (بن حليم) مع الملك امكانية تعيين برقاوي يعتمد عليه كوال لفزان، ولكن هذه الفكرة اهملت لانها من المحتمل ان تسبب مشاكل قبلية وهذه بلا شك ستعطي الفرنسيين عذرا للتدخل العسكري».

في الجزء الاول من رد الصيد على بن حليم («الشرق الاوسط» 5608 بتاريخ 1994/4/6) تطرق الى وجود مشاكل مع بن حليم وعبدالله عابد حول شركتهما الليبية للتنقيب عن البترول لانه لم يسارع بمنحها امتيازات لدى تاسيسها في سنة 1961، كما لمح لاعتراض رئيس لجنة البترول محمد السيفاط على تلك الشركة بدافع الحزازات الشخصية، وقد تطرق لنفس الموضوع تقرير السفارة البريطانية للخارجية في لندن المؤرخ 9 فبراير 1962 برقم VT 1015/12 والمسجل في مكتب الوثائق العامة برقم اشاري FO371/165732 بالملاحظات الآتية:

"In late January, Fuad Al Kabazi was replaced as Minister of Petroleum Affairs by Nuri Bin Gharsa. While the Former had not exercised much control over matters concerning petroleum, he had, I belive, used his influence to prevent the manipulation of the oil industry to the private advantage of such first Libyan controlled oil company, two of whose directors were Abdullah Abid Al Sanussi and Mustafa Bin Halim. A significant point about this was that the Prime Minister had last autumn thwarted the registration of such a Company. In early February Muhammed Salifat, the Chaairman of the petroleum Commission, who had exercised more influence than the Minister for petroleum affairs [a close associate of Husain Maziq and an opponent of Busairi Shalhi], was replaced by Khalifa Abdul Qadir. I have not yet heard wether there exists a connection between the latter and Busairi Shalhi, but from his history as given in the list of leading personalities it seems possible".

«في اواخر يناير استبدل نوري بن غرسة بفؤاد الكعباري كوزير للبترول. ومع ان الوزير السابق لم يفرض سيطرته على امور البترول، ولكنه باعتقادي عمل على منع التلاعب في صناعة البترول من قبل اصدقاء البوصيري الشلحي من امثال عبدالله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم لاغراضهم الشخصية. ان وزير البترول الجديد بن غرسة يعتبر من اصدقاء الشلحي، وبعد ذلك (التعديل الوزاري) بفترة وجيزة اعلن السماح بتسجيل اول شركة ليبية للنفط، واثنان من مؤسساها هما عبدالله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم وهناك نقطة مهمة بهذا الخصوص وهي انه في الخريف السابق حاول رئيس الوزراء (الصيد) جاهدا في منع تسجيل مثل هذه الشركة.وفي بداية فبراير الماضي استبدل خليفة عبد القادر بمحمد السيفاط رئيس لجنة البترول والذي كان يتمتع بسلطات اكثر من تلك التي كان يتمتع بها وزير البترول (وهو صديق مقرب لحسين مازق واحد خصوم البوصيري الشلحي). ولم اسمع لحد الان في ما اذا كانت هناك علاقة بين خليفة عبدالقادر والبوصيري الشلحي، ولكن من ماضيه المشار اليه في قائمة الشخصيات المهمة فانه يظهر ان ذلك من المحتمل».